مشاريع زكوية إنمائية مستفادة من التجربة السودانية .

الفكي عبد الكريم يوسف.

جامعة سنار- السودان

فاطمة قبة.

جامعة سعد دحلب -البليدة-

ملخص:

الزكاة في السودان أخذت شكلاً فريدًا يختلف عما هو موجود في مجتمعات المسلمين اليوم حيث أصبحت مؤسسة ترعاها الدولة هدفها الأساسي رعاية المحرومين والسائلين، مرت بالعديد من التطورات في خمسة مراحل خلال الفترة 1980 – 2001م.

فأصبح ديوان الزكاة مؤسسة رائدة في العمل الاجتماعي ومعالجة الفقر، مكَّن إدارته من انتهاج أساليب عدة ومتنوعة لإصلاح جوانب الخلل والضعف الاجتماعي بالسودان. فقام بتثمير الزكاة في مشاريع إنتاجية: كالدعم الزراعي، وتمليك الأنعام، وتمليك وسائل الإنتاج. وأقام المشروعات الخدمية: كمشروعات المياه، ومشروعات الصحة (شراء المعدات، برنامج التأمين الصحي، الصيدليات الشعبية). بالإضافة إلى مشروعات دعم التعليم: بدأ البرنامج بدعم عدد 6650 طالب وتدرج إلى أن بلغ العدد خلال خمسة سنوات (35,667) طالب وطالبة بتكلفة سنوية قدرها 1,2مليار دينار. فضلاً عن المشاريع الخيرية: من خلال بناء شراكات مع حوالي ستة منظمات طوعية خيرية. وكذلك مشاريع كفالة الأيتام: برنامج التكفل باليتيم، برنامج الظل الظليل، الاحتفال بالعيد القومي لليتيم. وابتكر مشروع الراعي و الرعية: بلغت تكلفة المشروع خلال ستة سنوات (20) مليار دينار استفادت منه (3) مليون أسرة.

Abstract

“Development Zakat projects learned from the Sudanese experience”

Zakat in Sudan took a unique form different from what is found in Muslim societies today, where it became a foundation of state-sponsored primary care aimed at the disadvantaged and the questioner, went through many developments in five phases over the period 1980 - 2001.

Zakat Chamber has become a leading institution in social work and tackling poverty, enabled his administration to pursue many and varied methods to fix the dysfunction and social vulnerability in Sudan. So, Invested Zakat in productive projects: Subsided agricultural and cattle ownership, and ownership of the production means. And set up service projects: water as projects, health projects (purchase of equipment, health insurance program, Pharmacies popularity). In addition, supporting education projects: the program began to support 6650 students and scaled to the total number in five years (35 667) students at an annual cost of 1.2 billion dinars. As well as charitable projects: by building partnerships with voluntary organizations about six charities. As well as projects to guarantee orphans: orphan program Guarantee, arching shadow program, the celebration of National Day of the orphan. And devised a project sponsor and the parish: The cost of the project within six years (20) billion dinars have benefited from it (3) million households.

مقدمـة

إن من أهم أسباب الكوارث الاقتصادية والخلل في البنيان الاقتصادي هو نظام الاحتكار بسبب عدم توفير الأموال السائلة ، لذا أكد علماء الاقتصاد الإسلامي على ضرورة وأهمية تحصيل الزكاة بالحق واستخدامها في مصارفها بالحق ومنع الإسراف والتبذير في تحصيلها أو استخدامها في مجالات الترف ، وفي هذا الصدد يجب أن نذكر قول الأستاذ الدكتور/ يوسف القرضاوي : « فرض الله الزكاة وجعلها من دعائم دين الإسلام تؤخذ من الأغنياء لترد على الفقراء فيقضي بها الفقير حاجاته الأساسية المادية مثل المآكل والمشرب والملبس والمسكن وحاجاته النفسية والحيوية مثل الزواج وحاجاته المعنوية الفكرية مثل العلم وبهذا يستطيع الفقير أن يشارك في الحياة الاقتصادية « فالذي يحصل على الزكاة اليوم سوف يصبح بعد ذلك دافعا وهذه هي سنة الحياة ولن نجد لسنة الله تبديلا.

كما تعمل الزكاة على القضاء على مشكلة تكدس الثروات في يد فئة قليلة واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء فهي تنمي موارد الفقير والمسكين والمثقل بالديون من ناحية وتحفز الغني ليساعده بكل الوسائل الممكنة ، ولا سيما عن طريق الإيعاز بأنه سيموت وأنه تارك ماله فهذا المنهج سيقود في الأمد القريب إلى تقريب الفوارق بين الطبقات.

لذا كان لابد من قيام جهة متخصصة يوكل إليها أداء وظيفة جمع الزكاة وتوزيعها على المستحقين، حيث أن هذه المؤسسة أصبحت ضرورية في ظل المحاولات والجهود الصادقة التي تجرى على الساحة الإسلامية بهدف تطبيق الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة وتفعيل فريضة الزكاة بصفة خاصة بما يجعلها تحقق أهدافها في إصلاح الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية للمجتمع الإسلامي. إذا نلاحظ أن هناك من الأسباب ما يحتم إقامة مؤسسة حكومية للزكاة باعتبارها واجبا دينيا وضرورة اجتماعية واقتصادية وتنظيمية في نفس الوقت.

الأمر الذي أدى إلى إهتمام كل الدول الإسلامية بصفة عامة إهتماما متعاظماً بشعيرة الزكاة بحسبانها الركن التعبدي الثالث من أركان الإسلام والركن المالي الأول للدولة الإسلامية ، والجمهورية السودانية بصفة خاصة لذا جاء إنشاء ديوان الزكاة ليتماشى مع تعظيم الشعائر خاصة و أن الزكاة تمس شريحة هامة من أصحاب الحاجات من الفقـراء والمساكين وبقية المصارف الثمانية والتي أوجب لها الشرع الكثير من العناية والاهتمام لتحقيق التكافل المطلوب بين الأغنياء والفقراء ولتسود المجتمع روح الإخاء والوئام والمحبة .

من خلال الطرح السابق ، نستطيع تقديم الإشكالية الرئيسية التالية :

كيف يمكن تثمير أموال الزكاة في مشاريع تنموية ؟ وما هي الإستراتيجيات الإستثمارية المستفادة من ديوان الزكاة السوداني؟

أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية البحث في هذا الموضوع في عدة جوانب ، دعم مؤسسة تتولى تحصيل الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية يُعد أحد المقومات الضرورية لتطبيق نظام الزكاة و التي تعمل بدورها على تمويل الحاجات الدورية للفئات المستحقة للزكاة وهو ما لا يتحقق في ظل قيام كل مكلف بإخراج الزكاة بشكل فردي، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الإستفادة من المشاريع التنموية المحققة من قبل ديوان الزكاة السوداني .

هيكلة الدراسة:

للإلمام بجميع جوانب الموضوع ، وللإجابة على الإشكالية الرئيسية سيتم تقسيم الدراسة إلى المحاور الموالية :

- المحور الأول : التطور التاريخي لتطبيق الزكاة في السودان .
- المحور الثاني : إستراتيجية ديوان الزكاة السوداني.
- المحور الثالث : نماذج من مشروعات التنمية لديوان الزكاة السوداني.

المحور الأول : التطور التاريخي لتطبيق الزكاة بالسودان

الزكاة في السودان أخذت شكلاً فريداً يختلف عما هو موجود في مجتمعات المسلمين اليوم حيث أصبحت مؤسسة ترعاها الدولة هدفها الأساسي رعاية المحرومين والسائلين بعد أن لم يكن لهم جهة يقصدونها ، وفارق كبير بين أن تكون الزكاة مؤسسة تعمل بنظام مؤسسي وبين أن تكون صدقة فردية تخرج بغير نظام يضبطها في جمعها وصرفها .

ولكن لم تصل الجمهورية السودانية إلى هذه النتيجة بين ليلة و ضحاها ، بل مرت بالعديد من التطورات([1])، هذا ما سنحاول تقديمه في هذا المحور .

المرحلة الأولى : إلزامية الزكاة

طبقت الزكاة في السودان بصورة رسمية إلزامية في فترات محددة، الأولى منها في عهد الدولة المهدية وبعد سقوط الأبيض عام 1884 م أصدر الإمام محمد احمد المهدي منشوراً خاصاً بتعيين أحمد سليمان أول أمين لبيت المال وحدد واجباته وسلطاته وأصبحت الزكاة تؤخذ وتوزع تحت ولاية الدولة حتى عام 1889 م ، وقد جاء إهتمام دولة المهدية بالزكاة استكمالاً لإقامة أركان الدولة المسلمة التي من أجلها اندلعت الثورة المهدية ٠

أما الفترة التي تلت الثورة المهدية فإن الزكاة كانت تمارس بصورة فردية كفريضة دينية واستمر الحال على هذه الشاكلة حتى صدور قانون صندوق الزكاة في جمادى الثاني 1400هـ الموافق ابريل 1980 م، وقد كان الهدف من صدور هذا القانون إقامة الفريضة بصفة رسمية و إشاعة صدقات التطوع في المجتمع وقد تميزت هذه التجربة بالآتي :

- أن الأمر كله يقوم على التطوع لا على الإلزام.
- الصندوق له شخصية اعتبارية .
- وكانت لهذا الصندوق إيجابيات كثيرة منها :

- تعد الخطوة الأولى للتدرج في تطبيق الفريضة .
- قيامه بتوعية المواطنين بالزكاة والحث عليها .
- وضع أسس ودراسات للتوصل لمستحقي الزكاة.
- قدم المكتب من المساعدات لما يربو على خمسة آلاف أسرة .

وكان التطبيق في هذه المرحلة على مستوى العاصمة القومية (تضم تلاثة مدن هي، الخرطوم، أم درمان، بحري) فقط .

المرحلة الثانية : ديوان الزكاة و الضرائب 1405-1406هـ الموافق 1985-1986م

صدر قانون الزكاة والضرائب في جمادى الثاني 1404 هـ الموافق 14 مارس 1984 م على أن يعمل به اعتباراً من اليوم الأول من شهر محرم 1405 هـ الموافق 26 سبتمبر 1984 م ، وقد صدر هذا القانون ضمن مجموعة من القوانين الإسلامية الصادرة في سبتمبر 1983 م ويتميز هذا القانون بأنه ولأول مرة ومنذ سقوط الدولة المهدية 1886 م إنه جعل جباية الزكاة إلزامية على كل مسلم امتلك مالاً توفرت فيه شروط وجوب الزكاة وأعاد للدولة حقها في الولاية على الزكاة .

إلا أن لهذا القانون بعض العيوب حيث جمع الزكاة والضرائب في قانون واحد ونتج عن ذلك ازدواجية الجهاز الإداري مما أدى إلى إحداث خلل شاب الزكاة كنظام مالي إسلامي، كما أضر بالضرائب وأفقدها الكثير من إيراداتها - فكان لا بد من فصل الضرائب عن الزكاة لأن الزكاة عبادة تختلف في المظهر والجوهر عن الضرائب التي تؤخذ من المواطنين مقابل ما تقدمه الدولة من خدمات .

المرحلة الثالثة : ديوان الزكاة 1406-1410هـ الموافق 1986-1989م

لتجويد العمل وسعياً وراء الأحسن واقتناعاً بأن وظيفة الزكاة هي وظيفة اجتماعية في المقام الأول وتصحيحاً للأخطاء والسلبيات التي صاحبت قانون الزكاة والضرائب فقد صدر قانون الزكاة 1406 هـ – 1986 م ، ونص على:

- إلزامية دفع الزكاة و فصل الزكاة عن الضرائب .

- إنشاء ديوان قائماً بذاته للزكاة، أي له شخصية اعتبارية وصفة تعاقبية وهيكل إدارة قائم بذاته على رأسه أمين عام يعينه مجلس الوزراء مباشرةً.
- البعد عن وزارة المالية، وصار تابعاً شكلاً لوزارة الرعاية الاجتماعية آنذاك، ومع الاستقلال الداخلي التام انتشر في جميع ولايات السودان .

من ثم فإن هذا القانون حدد القبلة الصحيحة ووضع الطريق وثبت الخطى وبدأت المسيرة الحقيقية لديوان الزكاة .

المرحلة الرابعة : قانون الزكاة 1410 هـ - 1990 م

- في أثناء التطبيق ظهرت بعض الثغرات فكان لا بد من معالجتها ومن ثم صدر قانون الزكاة لسنة 1990 م في التاسع من جمادي الثاني الموافق 6 يناير 1990 م .
- أوجب الزكاة على كل ما يطلق عليه اسم المال ويبلغ النصاب .
- المصارف تمتد من أخص حاجات الفرد لحاجات الجماعة إلى أعظم واجبات الدولة في حراسة الدين ومصالح الدنيا .
- أخذ بالبعد الشعبي بإنشاء المجلس الأعلى لأمناء الزكاة ومجالس أمناء الزكاة على مستوى الولايات ونص على إنشاء لجان شعبية تساعد في الصرف .
- وسع القانون في موارد الديوان فبالإضافة إلى أموال الزكاة المفروضة بكل أنواعها يمكنه قبول أموال الزكاة من بيوت الزكاة والأفراد على مستوى العالم الإسلامي وكذلك الصدقات والهبات من داخل وخارج السودان ثم هنالك العائد من استثمار أموال الديوان .
- حدد القيد المكاني لصرف أموال الزكاة فهي تصرف في المنطقة التي جمعت منها .

السودانيون خارج السودان يدفعون زكاتهم للديوان .

- ونص القانون على عقوبات توقع على من يمتنع أو يتهرب أو يتحايل عن دفع الزكاة.
- نص القانون على أنه لا يجوز منح أية مستندات أو تسهيلات تخول حقوقاً وامتيازات مالية إلا بشهادة أداء الزكاة .
- ترك القانون نسبة 20 % من الزكاة المدفوعة لمن دفعها ليصرفها بنفسه على الفقراء والمساكين من ذوي الأرحام والأقارب والجيران.

المرحلة الخامسة : قانون الزكاة 2001م

لكن بالرغم من المجهود الذي بذلت في قانون الزكاة 1990 م إلا أنه لم يسلم من بعض الثغرات التي عكستها التجربة العملية للفترة من 1990 م حتى العام 2000 م وعليه فقد أصبح المرجع هو الواقع العملي وما ينشأ من معوقات أثناء الممارسة استناداً إلى أنه فقه متحرك من واقع الحياة وليس فقهاً تجريدياً ، وبالتالي فإن الآلية التي تحكم هذا الفقه لا بد أن تواكب وتستوعب كل المتغيرات .

و لكن بالنسبة لملامح القانون نلاحظ بأن هناك:

- توسع في مواعين الجباية حيث ادخل المال العام المستثمر.
- كما نص على زكاة المال المستفاد ، ولم يكن منصوصاً عليها في القانون السابق وعرَّف زكاة المستغلات و ذكر مشتملاتها .
- كذلك ركز القانون الجديد على استقلالية ديوان الزكاة وزيادة صلاحياته، وتوجيه الإجراءات القانونية بصورة أوضح كما في المادة 42 والتي كانت تعطي الديوان حق الحجز على الأموال دون النص على التنفيذ مما سبب إشكالات كثيرة بالنسبة للتطبيق.
- استمد القانون الكثير من النصوص لحل الإشكالات التي نشأت في التطبيق بواقع العمل .

إن التطور الذي حدث في ديوان الزكاة خاصة بعد العمل بقانون عام 2001 م أدى لتعظيم قدرة الديوان في استيعاب الكثير من هيئات الأموال وإخضاعها لمظلة الزكاة مما أدى إلي زيادة عدد المتعاملين معه جبايةً وصرفاً بصورة ملحوظة، حيث بلغت نسبة الزيادة في الجباية حوالي 133 % عن العام 2001 م كما زاد عدد المستفيدين من عطاء الديوان بنسبة 35 % من العام 2001 إلى 2006 م.

هذا الوضع أدى لجعل الديوان مؤسسة رائدة([2] (في العمل الاجتماعي ومعالجة الفقر، مكَّن إدارته من انتهاج أساليب عدة ومتنوعة لإصلاح جوانب الخلل والضعف الاجتماعي، فأصبح الديوان بذلك وكأنه المعني الوحيد بمعالجة مشاكل الفقر وهو ما ألقى عليه مزيد من العبء الاجتماعي.

المحور الثاني : إستراتيجية ديوان الزكاة السوداني

تطور عمل الزكاة ليصبح ديوان له أهداف واضحة و إستراتيجية تُبنى على أسس علمية وعملية بمشاركة أهل خبرة وكفاءة وخطط وبرامج واسعة وجهات إشرافية لتنفيذها . فأنشأ المجلس الأعلى لأمناء الزكاة كما تم تكوين لجنة للفتوى تبحث المستجدات في فقه وتطبيق الزكاة ولجنة للمظالم ، وأمين للزكاة بسلطات واسعة يعينه رئيس الجمهورية يعاونه أربعة نواب في دوائر الجباية والمصارف وخطاب الزكاة والشؤون المالية والإدارية و إدارات أخرى متخصصة أمناء للزكاة بالولايات.

إستراتيجية الديوان:

لقد تمثلت رسالة الديوان ، في تحقيق مايلي ([3]) :

- تعزيز دور الديوان في جباية وصرف أموال الزكاة .
- إشاعة روح التكافل والتراحم بين الناس .
- تخفيف حدة الفقر واستهداف العوامل المؤدية للإفقار .

بالإضافة إلى الرسالة التي يعمل الديوان إلى الوصول إليها، يعمل أيضاً على تحقيق الموجهات العامة التالية :

- ترسيخ وتعظيم مفهوم ولاية الدولة على الزكاة .
- تقصير الظل الإداري بتأكيد وتعزيز النظام اللامركزية في جباية وصرف الزكاة.
- العمل على الوصول للوعاء المقدر للزكاة .
- إحياء وتفعيل الدور الشعبي جباية وصرفاً وتبشيراً بالشعيرة .
- التوسع في الصرف على مصْرِفَيْ الفقراء والمساكين مع التركيز على المشروعات الإنتاجية وبخاصة الكبيرة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من القادرين على العمل.

رعاية أصحاب الحاجات الخاصة .

منهج الديوان في الصرف:

لم يترك الحق تبارك وتعالى أمر صرف الزكاة للاجتهادات البشرية حتى لا يختلف الناس، فبين الأصناف المستحقة للزكاة فقال عز من قائل: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ

وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)([4]). فهؤلاء هم الذين يحق لهم أن يأخذوا من الزكاة، وهم المسمون بالأصناف الثمانية، وقد حصرتهم الآية السابقة على سبيل الإجمال لا على سبيل التفصيل، وهم: الفقراء، والمساكين، والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم والرقاب، والغارمين، وسبيل الله، وابن السبيل، وأكدت السنة النبوية على أمر صرفها للأصناف الثمانية فقط.

أما الكيفية التي يتم بها الصرف على المستحقين كانت تنقسم إلى قسمين كبيرين هما :

- مصرف أصحاب الحاجات : وهم الفقراء والمساكين وابن السبيل والغارمين.
- مصرف الدعوة : وهم في سبيل الله والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب .

ذهب بعض العلماء إلى تقسيم الزكاة على المصارف الثمانية بالتساوي بواقع 12,5% لكل مصرف، ولكن أهل السودان أخذوا بفقه المفاضلة وهو يعطي النسبة الأكبر حسب الحاجة لذلك ، وبما أن نسبة الفقر والمسكنة عالية جداً بالسودان قرر المجلس الأعلى رفع النسبة المخصصة للفقراء و المساكين، فأعطيت لهذين المصرفين النسبة الكبيرة حيث تدرجت حتى بلغت 50% من دخل الزكاة قبل خصم أي مصروفات إدارية ثم توزع باقي النسب كالآتي :

- 6% غارمين،
- 1,5 %ابن السبيل،
- 4 % مصارف دعوية « في الرقاب والمؤلفة قلوبهم» ،
- 16 % في سبيل الله،
- 15 % عاملين عليها،
- 7,5 % مصروفات التسيير - بما فيها الأصول والإنشاءات،

إذا مما سبق نلاحظ أنه تصرف الزكاة على المصارف الشرعية وفق الترتيب الوارد شرعاً وقانوناً كما توزع مصارف الزكاة إلى نوعين:

- مصارف محلية داخل الولايات وهى تخضع لتصرف مجلس أمناء الزكـاة و أمين الزكاة بالولاية.

- مصارف مركزية وهى تخضع لتصرف المجلس الأعلى لأمناء الزكاة و الأمين العام.

هذا ويتم توزيع المصارف وتعدل النسب وفقاً لما يحدده المجلس الأعلى، كما لابد الإشارة إلى أنه من مهام الأمين العام ومع موافقة المجلس الأعلى توظيف الزكاة وفقاً للحاجة كأن توضع كلها في مصرف واحد إذا اقتضت الضرورة ذلك .

المحور الثالث : نماذج من مشروعات التنمية لديوان الزكاة السوداني

عند قراءة الآية الكريمة « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ» نلاحظ أن الله سبحانه وتعالى ترك تحديد النسب لولي الأمر يبث فيها وفق متغيرات الظروف والأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها الناس. والحقيقة أن هذه المصارف كلها لها الحاجة إلى المال، إلا أن الحاجة إلى المال تختلف بين الناس باختلاف أحوال متعددة. فمنهم من يحتاج المال لطعامه وشرابه ومسكنه وسائر أموره الحياتية اليومية. وبعضهم يحتاجه المال لطلب العلم، وبعضهم يحتاجه لتجهز به لغزو والجهاد في سبيل الله تعالى. وبعضهم يحتاجه لمداواة أمراضه، وبعضهم يحتاج المال ليتفرغ لجمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها. وبعضهم يحتاج المال ليقوي به إيمانه ويثبت عقيدته الهشة التي لم تثبت في نفسه بعد، وبعضهم يحتاجه ليساعد به غيره من المحتاجين للمال، وهكذا. من هذا الباب يتم تسليط الضوء في هذا المحور على مختلف المجالات التي ساهم الديوان في تقديم الدعم لها([5]).

مشاريع إنتاجية:

1.1 الدعم الزراعي: يمثل أكبر القطاعات بالسودان، يقوم الديوان بتوفير التقاوي والبذور المحسنة و حراثة الأراضي والمساهمة في توفير المياه والمحاريث البلدية والجرارات لمساعدة الفقراء والمساكين في زراعة أراضيهم حيث تتم زراعة (5000) فدان سنوياً ، كما تم شراء أكثر من 100 جرار زراعي بملحقاتها وعدد 25 ألف محراث بلدي خاصة بالنسبة لولايات دارفور واستفاد من دعم الديوان في مجال الزراعة والمقدر بحوالي 5,2 مليار دينار حوالي 32 ألف أسرة على مستوى ولايات السودان، كما ساهم الديوان في إحياء مشاريع النيل الأبيض حوالي 78 مشروعاً بالإضافة إلى سدود ؛ دوبا بولاية سنار ، تلس بجنوب دارفور ، وترعة الإنقاذ بالنيل الأبيض .

هذا بالإضافة إلى تقديم قروض حسنة لإحياء بعض المشاريع الزراعية بنهر النيل، حيث تم تأهيل المشاريع وسداد القروض مع زكاتهم. إضافة لإعادة تعمير دلتا طوكر بإزالة المسكيت (نبات سريع النمو، يضر بالمزروعات ويفقر التربة).

2.1 تمليك الأنعام: تم تمليك عدد 15 ألف أسرة أعداد من الضأن والماعز والأبقار بما يزيد عن 50 ألف رأس متوسط الأسرة 2 رأس من الأبقار أو 5-10 رأس من الضأن والماعز . لتوفير قوت العام للأسر الفقيرة على مستوى ولايات السودان تم توزيع حوالي (2,5) مليون جوال ذرة وتعطي كل أسرة ما يكفيها للعام من الذرة . وكذلك تم توزيع عدد (200) ألف جوال قمح و(50) ألف جوال دخن وبلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا القوت حوالي مليون أسرة .

3.1 تمليك وسائل الإنتاج: خصص ديوان الزكاة نسبة (35%) من نصيب مصرف الفقراء والمساكين لتمليك وسائل الإنتاج ومشاريع الإعاشة في السنوات الأولى للديوان من 1991م – 1994م ملَّك الديوان وسائل إنتاج فردية للأسر مثل ماكينات الخياطة والشعيرية وعربات الكارو والآلات الحدادة والنجارة وأكشاك بيع الخضر .. الخ ، وفي العام 1995م بدأ الديوان تجربة المشاريع الجماعية مثل (المشاريع الزراعية ، المراكز الإنتاجية ، المشاغل ، مزارع الدواجن والأبقار 00 الخ) ، وخير مثال لذلك مصنع عطبرة للمنسوجات والملابس الجاهزة والذي استطاع أن يجد فرصة عمل لعدد (3000) أسرة فقيرة منهم من يعمل داخل المصنع ومنهم من يعمل من منزله على نظام القطعة، والتالي وفَّر المصنع فرص عمل حتى لأرباب المنازل الذين يصعب عليهم الخروج ولقد بلغت تكلفة المشروع (50) مليون دينار في العام 1998م .

أما في مجال المشاريع الزراعية فلديوان الزكاة تجربة رائدة في الولايات الزراعية، القضارف سنار، النيل الأزرق، أعالي النيل، جنوب كردفان .. الخ ، حيث يقوم الديوان بحراثة أراضي الفقراء والمساكين وتمليكهم البذور المحسنة، ويقوم المزارع بمتابعة عملية الزراعة والحصاد وبعد نجاح التجربة قام الديوان في العام 2000م بشراء (30) تراكتر بدساكتها وزعت للولايات واستطاعت أن تحرث أكثر من (150,000) فدان للفقراء والمساكين. ونذكر من المشاريع الرائدة في هذا المجال مشروع دلتا الإنقاذ بنهر عطبرة ومشروع مكلي الزراعي بولاية كسلا ، مشروع الحصا الزراعي بولاية نهر النيل الأبيض تم تمليك الأسر أصحاب الحيازات الصغيرة في ولايات شمال وجنوب وغرب دارفور محاريث بلدية أكثر من (20.000) محراث بلدى ، ومن المشاريع الرائدة في ولاية جنوب كردفان

مشروع طق الهشاب ومزارع الشاي للأسر الفقيرة ومزارع الخضر والفاكهة بمحافظة الرشاد حيث يقوم الديوان بتمليك شتول المانجو للأسر الفقيرة ، أيضا هناك بعض المشاريع الرائدة في ولاية البحر الأحمر مثل مشروع الركشات والذي بدأ تنفيذه في العام 1997م بعدد (10) ركشات استفاد منها (110) أسرة بعد نجاح التجربة تم إضافة (10) ركشات جديدة في العام 2001م وبلغت التكلفة الكلية للمشروع (16) مليون دينار بينما بلغ العائد الشهري للأسرة الواحدة (14,000) دينار شهرياً كما تم تمليك (20) أسرة فقيرة عربات مخصصة لنقل النفايات استطاعت أن تساهم في نظافة البيئة في الولاية وتعود بدخل شهري للأسرة .

كذلك مشروع قوارب صيد الأسماك لعدد (25) أسرة فقيرة بتكلفة بلغت (4,8) مليون دينار ، أما في الولايات الغربية فلقد إهتم الديوان بتمليك الأسر الفقيرة الأنعام بواقع (10) أغنام للأسرة ولقد نجحت هذه التجربة في ولايات شمال دارفور وغرب دارفور وجنوب دارفور وشمال وغرب كردفان، وكان لها أثر كبير في نفوس دافعي الزكاة من مالكي الأنعام حيث يتم التوزيع مع الجباية وفي أماكنها، وطبقت التجربة في ولاية الجزيرة حيث تم توزيع كل الأنعام التي جبيت في أماكنها للأسر الفقيرة حيث تم توزيع (1843) رأس من الأنعام في العام 2001م.

كما قامت الأمانة العامة في العام 2001م باستيراد (50) عربة ميني بص (مشروع الحامِدين) بتكلفة بلغت (123) مليون دينار تم توزيعها للولايات لتعمل في مشاريع الأسر المنتجة بالولايات واستطاعت هذه العربات أن توفر فرص عمل للأسر الفقيرة ودخل شهري ثابت لعدد (250) أسرة يتروح العائد الشهري لها بين (15,000) دينار إلي (20,000) دينار، وفي العام 2002م بلغ إجمالي الصرف على تمليك وسائل الإنتاج مبلغ (819,1) مليون دينار استفادت منه (29,342) أسرة فقيرة . درج ديوان الزكاة على تمليك وسائل الإنتاج بإعتبارها الطريقة المثلى لإخراج الأسر من دائرة الفقر.

2. المشروعات الخدمية:

يقوم الديوان بتنفيذ بعض المشروعات الخدمية التي تخدم أعداد كبيرة من الفقراء والمساكين وتمثل الاحتياج الفعلي لهم وتحول إمكانيات الدولة والوزارات المختصة دون تنفيذها ؛ مثل :

1.2 مشروعات المياه : لأهمية وضرورة المياه للإنسان والحيوان ولمعالجة معاناة الفقراء في الحصول عليها يقوم الديوان بحفر الآبار وعمل صهاريج المياه وتشييد وحفر الحفائر وتوفير الطلمبات اليدوية للآبار السطحية وتنفيذ بعض شبكات المياه . وقد بلغ عدد الآبار التي حفرها الديوان خلال هذه الفترة أكثر من (360) بئر وتوفير (650) طلمبة يدوية للآبار السطحية ، كما قام بحفر وتجهيز عدد (230) حفير ونفذت عدد (50) شبكة مياه وبلغت تكلفة مشاريع المياه خلال هذه الفترة (2,8) مليار دينار وبلغ العدد الكلي للمشروعات (1294) مشروع مياه ومن أمثلة هذه المشروعات سد دوبا بولاية سنار وسد تلس بجنوب دارفور وحفير أم صميمة بجنوب كردفان وآبار محلية كاس ومضخات مياه الجنينة وحفير أبو عظام وآبار طوكر.

2.2 مشروعات الصحة : أيضاً يشكل العلاج هما للفقراء والمساكين الأمر الذي يجعل الحاجة أكبر من مقدرات الدولة مما يجعل الديوان يستجيب لمساعدة الفقراء والمحتاجين في توفير المعدات الطبية والأجهزة والمعامل والمساعدة في دخول هذه الأسر في مظلة التأمين الصحي حتى يتسنى لهم الحصول على العلاج على مستوى ولايات السودان المختلفة كما قام الديوان بإنشاء إدارة للعلاج بالمركز لمقابلة الحالات المستعصية وإجراء العمليات الكبيرة بالخرطوم ، الأمر الذي يضطر الفقراء والمحتاجين للحضور للخرطوم كالسرطان والكُلى والقلب وكذلك يساهم الديوان في العمليات التي تحتاج لإجرائها بالخارج بعد توصية القمسيون الطبي بذلك .

1.2.2 شراء المعدات : قد قام الديوان بشراء بعض الأجهزة الطبية النادرة التي تحتاج إليها المستشفيات الحكومية وتحول إمكانيات الوزارة دون توفيرها ، ومن أمثلة هذه الأجهزة :

- شراء أول قسطرة لمركز القلب 1,5 مليون دولار.
- شراء جهاز فحص الجينات، والذي كان له الأثر في معرفة نوع الأورام بعد أن كان ذلك يتطلب إرسال العينات إلى ألمانيا وينتظر المريض أكثر من أسبوعين لحين وصول النتيجة ليبدأ مرحلة العلاج مما يكلف المريض وأسرته الانتظار بالخرطوم ويتطلب ذلك الكثير من المبالغ التي يعجز عنها أغلب المواطنين حتى غير الفقراء و الآن أصبح خلال ربع ساعة تظهر النتيجة ويبدأ العلاج .

- شراء جهاز الكشف المبكر لسرطان الثدي Mammography كأول جهاز بالسودان مع منظمة المبادرات النسائية بشراء عربة إسعاف حتى يكون الجهاز وملحقاته عيادة متحركة تجوب الولايات لمساعدة النساء في اكتشاف حالات السرطان المبكرة حتى يتسنى علاجها .
- شراء ثلاجات حفظ الأمصال والتي تعمل بالغاز حتى يتم الطواف على الولايات و القرى المختلفة والتي لا توجد بها كهرباء ، وذلك لتحصين الأطفال كأول مبادرة وطنية
- شراء جهاز ومناظير جراحة الكُلى .
- توفير أكثر من 15 إسعاف لنقل المرضى للمستشفيات البعيدة منها إثنين متخصصات لإسعاف مرضى القلب.

توفير ثلاجات لمشرحة مستشفى الخرطوم لها إمكانيات عالية لحفظ الموتى بسعة 24 جثة .

- توفير معامل لفحص الإيدز بالولايات الطرفية .
- توفير شنط ولادة للقابلات الريفيات وتدريبهن مع غرف للولادة .
- توفير العديد من الأجهزة الطبية المساعدة: رسم قلب ، معامل تحاليل ، أشعة ، موجات صوتية .. للمستشفيات الريفية .

2.2.2 برنامج التأمين الصحي ([6]): بعد تفاقم مشكلة العلاج و إرتفاع تكلفته ، عمل الديوان على إدخال الأسر الفقيرة تحت مضلة التأمين الصحي بحيث يتكفل الديوان عبر إدارة التأمين الصحي التابعة لوزارة الرعاية الإجتماعية بتسديد 75% من قيمة العلاج وأجرة الطبيب وتساهم الأسرة بنسبة 25% من قيمة الدواء، على أن تقوم إدارة التأمين الصحي بعلاج أفراد الأسر علاجاً كاملاً ، كانت البداية بحوالي 5000 أسرة وبلغ عدد الأسر المؤمن عليهما 312,45 أسرة و يسدد لها مبلغ 163مليون دينار .

3.2.2 الصيدليات الشعبية: لديوان الزكاة تجربة رائدة في مجال توفير الدواء للفقراء والمساكين ففي البداية كان هنالك اتفاق بين مكاتب الزكاة والصيدليات الشعبية تقوم بموجبه الصيدليات بتسليم المرضى من ذوى الحاجات ما يحتاجونه من أدوية بموجب تصديقات تصدر من إدارة الزكاة حيث يقوم الديوان بعد ذلك بتسديد المبالغ للصيدليات

ومع تطور التجربة وتجويداً للأداء والاهتمام بالمستجدات في أحوال الفقراء والمساكين وأولويات الصرف قام الديوان بإنشاء أكثر من (35) صيدلية شعبية على مستوى ولايات ومحافظات السودان حيث تقدم هذه الصيدليات الدواء مجاناً للفقراء والمساكين بموجب دراسة ولكافة المواطنين بأسعار تقل كثيراً عن أسعار الدواء بالسوق وذلك تخفيفاً للمعاناة عن المواطنين بهامش ربح بسيط .

كما نجد أن بعض الولايات انتهجت قيام مجمعات طبية متكاملة مثل المجمع الطبي بولاية البحر الأحمر والذي استفاد من خدماته في العام 2001م (29000) مريض فقير والمجمع الطبي في مدينة جوبا بولاية بحر الجبل .

3. مشروعات التعليم:

معلوم أهمية التعليم للأسر، الفقراء والمساكين الذين لا يستطيعون توفير ما يلزم لأبنائهم حتى يتمكنوا من اللحاق أو مواصلة تعليمهم يقوم الديوان بتوفير المستلزمات المدرسية (شنطة مكاملة) ودفع الرسوم الدراسية والزي المدرسي لطلاب الأساس والثانوي وكفالة الطالب الجامعي .

كما قام الديوان بتأهيل بعض المدارس الفنية والمعاهد الحرفية كمعهد أبو عزة الذي يؤهل حفظة القرآن لتعليم حرفة، حتى يتمكنوا من مواصلة حياتهم العملية وكسب قوتهم . ومن المدارس الفنية التي قام الديوان بتأهيلها مدرسة كسلا الفنية ومدرسة النيل الأزرق الفنية وذلك بتوفير ماكينات ومعدات وتدريب .

بدأ البرنامج عام 2001م بعدد 6650 طالب وتدرج إلى أن بلغ العدد بنهاية عام 2006م (35,667) طالب وطالبة يتم التنسيق مع صندوق رعاية الطلاب في تحديدهم ويتولى الديوان كفالتهم بولاياتهم عن طريق بنك الادخار بالولايات بتحويل الدعم الشهري حيث يبلغ دعم الطالب 5,000 دينار بتكلفة سنوية قدرها 1,2مليار دينار .

4. مشاريع خيرية:

وقع ديوان الزكاة عدد من اتفاقيات الشراكة مع بعض المؤسسات التي تهتم بالعمل في المجال الاجتماعي، على سبيل المثال :

1.4 اتفاقية شراكة مع الاتحاد العام للمرأة السودانية لإنشاء مراكز لتنمية المرأة في الريف، يحتوى المركز على تعليم المرأة في مجالات الكسب المختلفة، خياطة وطهي

وصناعات صغيرة وبه دور للتعليم والتثقيف وأندية مشاهدة ورياض للأطفال وخلافه ، وقد نفذ الديوان مع الاتحاد أكثر من (30) مركز بتكلفة (150) مليون دينار .

2.4 اتفاقية شراكة مع منظمة تنمية الأطفال اليافعين لمعالجة مشكلة التشرد حيث يتم تأهيل الأطفال المشردين نفسياً وتربوياً وتنمية قدراتهم وتدريبهم وتأهيلهم على الأعمال الحرفية وعند التخرج منحهم معدات حرفية للعمل حتى يتم دمجهم في المجتمع وقد استفاد من هذا المشروع أكثر من (3) ألف طفل بتكلفة (100) مليون دينار وكثير منهم عاد إلى أسرته وأندمج في المجتمع وأصبح فاعلاً .

3.4 مشاريع شراكة مع الاتحاد الوطني للشباب السوداني لتأهيل الخريجين الفقراء وتوفير فرص عمل وكسب لهم ، وقد استهدف هذا المشروع حوالي (3) ألف خريج بتكلفة بلغت (200) مليون دينار .

4.4 منظمة المبادرات النسائية : لمعالجة سرطان الثدي .

5.4 منظمة مبادرون : لمعالجة آثار الحرب في المناطق المتأثرة بها .

6.4 منظمات نسوية متعددة : لمحو الأمية وتدريب القابلات .

5. مشاريع كفالة الأيتام:

1.5 برنامج التكفل باليتيم: إهتم ديوان الزكاة إهتماماً كبيراً بشرائح الأيتام مهتدياً بسنة النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، الذي قال « أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة « ، ونيابة عن المزكين يقوم الديوان بتقديم الرعاية والدعم لأسر الأيتام بتوفير العلاج من خلال إدخالهم في برنامج التأمين الصحي و تقديم الدعم بتعليمهم، حيث بلغ عدد الأيتام المكفولين بواسطة الديوان على مستوى ولايات السودان (63,737) يتيم حتى 2007م بتكلفة سنوية قدرها (9,2) مليار دينار، حيث كانت البداية في عام 1988م بحوالي 3000 يتيم .

2.5 برنامج الظل الظليل ([7]): هو مشروع إسكان وإيواء الأيتام بتمليكهم منازل جاهزة ويستهدف المشروع في مرحلته الأولى 843 وحدة سكنية لإيواء أسر اليتامى (غرفة +منافع+مطبخ+براندة+سور) وبدأ تنفيذ المشروع بولاية الخرطوم وكسلا وشمال دارفور بتكلفة 1,000,376,000 دينار .

يهدف هذا المشروع إلى تحقيق الآتي :

- تأكيد رعاية الدولة لقيمة التكافل الإجتماعي لاسيما إتجاه الأيتام هذه الفئة الضعيفة بتعويضهم الجزئي عن فقدان آبائهم .
- تحقيق الطمأنينة والإستقرار في نفوس اليتامى بتوفير المأوى للذين يفقدونه .
- تخفيف وطأة الفقر برفع عبء كاهلهم و الإستفادة في معيشتهم .
- حث المجتمع وتفعيله ، وإثارة كوامن الخير و الإحسان فيه و تحريكه نحو الإسهام الفاعل بما يستهوي القلوب المؤمنة في مشروع كفالة الأيتام عبر هذا المشروع وجعله هماً شعبياً ونسيجاً إجتماعياً حيوياً.

3.5 الاحتفال بالعيد القومي لليتيم: والذي يخطط له بأن يوافق المولد النبوي الشريف ، حيث يهدف المشروع للاهتمام بشريحة الأيتام والأرامل الذين فقدوا العائل للأسرة، ومن محاور هذا المشروع :

- تمليك وسائل إنتاج لأسر الأيتام .
- توفير قوت العام لأسر الأيتام .
- توفير الكسوة .
- التأمين الصحي .
- تكريم أمهات الأيتام المتفوقين .

بلغ الصرف على هذا المشروع لعامي 2006-2007م (7) مليار دينار واستفاد منه (325) ألف أسرة أيتام .

6. مشروع الراعي و الرعية([8]) :

لقوله صلى الله عليه وسلم « كُلُكم راعٍ وكُلُّكم مسئولٌ عن رعيته « ، درج الديوان على تنفيذ هذا البرنامج سنوياً مشاركةً بين المركز والولايات ويشمل تقديم مواد إفطار رمضان والموائد الرمضانية و سحور الطالب الجامعي بالداخليات ويتم خلال الشهر الكريم إطلاق سراح بعض نزلاء السجون ويتضمن أيضاً البرنامج تفقد الراعي للرعية في تقديم بعض الدعم للأسر المتعففة مما يبعث الفرحة والرضا في تلك الأسر وتواصل بين الأسر والمسئولين ثم عند نهاية الشهر الكريم يتم تقديم الملابس للأطفال المحتاجين عبر أسرهم لتدخل الفرحة إلى نفوسهم ويستقبلون عيد الفطر بكل بهجة وسرور، وينفذ سنويا بحوالي (3) مليار دينار.

بلغت تكلفة المشروع خلال ستة سنوات (20) مليار دينار استفادت منها (3) مليون أسرة.

خلاصة:

كانت رؤية الجمهورية في إنشاء ديوان الزكاة السوداني هو تحقيق الأمثلية و المرامي المطلوبة شرعاً من جمع الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية بما يحقق التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع السوداني . لذلك نمت مؤسسة الزكاة في السودان نمواً كبيراً في وقت وجيز، وصار لها أكثر من مائة مكتب في كل بقاع السودان تشرف على جباية الزكاة عيناً ونقداً وتقوم بإيصال هذه الحقوق لأهلها السائلين والمتعففين و أنشأت لها أقساماً ترعى الأيتام والمشردين والأرامل والعجزة وغيرهم من الفقراء المعوزين .

وجاءت رعاية المؤسسة لهؤلاء المستحقين في شكل مشاريع أوجدت فرص العمل للقادرين منهم امتثالاً لتوجيه الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم بأن هذه الصدقة لا تحل للقوي القادر على العمل، إلا أن تكون وسيلة ليقتات بها . وبذلك أخرجت عشرات بل مئات الالآف من الأسر الفقيرة من دائرة الفقر إلى الغنى و الإعتماد على الذات ويكفى شهادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أشاد بديوان الزكاة في مؤتمره الذي أنعقد بدمشق واعتبر السودان ببرامج ديوان الزكاة الإنمائية أنجح دولة عربيه في علاج الفقر ودعى المؤتمرين لزيارة السودان والإقتداء بمشاريع ديوان الزكاة في بلادهم.

المراجع

1. عبد الوهاب محمد نور ، تجربة الزكاة في السودان ، جمهورية السودان ، المعهد العالي لعلوم الزكاة .
2. ([3]) الخطة الخمسية لديوان الزكاة 2007-2011 ، مركز المعلومات و التخطيط الإستراتيجي ، جمهورية السودان ، المعهد العالي لعلوم الزكاة .
3. الأية 60من سورة التوبة .
4. www.zakat.sudan.org
5. خالد محمد يس ، عبد الإله محمد أحمد ، ضرار الماحي العبيد أحمد ، لجنة دراسة ، وتقويم أثر تجربة التأمين الصحي على الشرائح الفقيرة ، المعهد العالي لعلوم الزكاة ، فبراير 2010م.
6. ديوان الزكاة ..المسيرة وكسبها .